



مركز بروكنجز الدوحة BROOKINGS DOHA CENTER

موجز السياسة

ما مدى استقرار الأردن؟

تشرين الثاني 2011

إصلاحات الملك عبد الله غير المكتملة
وتحدي الربيع العربي

شادي حميد وكورتني فريير

ما مدى استقرار الأردن؟ إصلاحات الملك عبد الله غير المكتملة وتحدي الربيع العربي

المقدمة

عكس ما حدث في مصر وتونس واليمن، فلا يوجد لدى المحتجين زعيم غير شعبي مثل حسني مبارك وعلى عبد الله صالح ليتلقوا دعمًا حقيقيًا ضده. ومع ذلك فهناك دعم متزايد بين جماعات المعارضة من أجل "الملكية الدستورية"، والتي تعني - من بين أشياء أخرى - وجود رئيس وزراء منتخب وبرلمان أقوى بكثير. ولطالما كان الحد من سلطات الرئيس وامتيازاته هو المحور الثالث للسياسة الأردنية؛ إذ يتزايد الجدل حولها على الملأ، ما يُعد مجرد إشارة واحدة على تحوّل الخطاب السياسي.

في 25 من مارس، 2011، شهد الأردن اندلاع أعمال العنف الرئيسية الأولى بين المظاهرين والموالين للنظام والشرطة، ما أدى إلى حالة وفاة واحدة - أول "شهيد" في الأردن - وإصابة أكثر من 100. يحذر الكاتب الأردني البارز فهد خيطان من أن "ثمة شعور بأن الوضع قد ينفجر في أي لحظة".⁶ وقد تفاقم الوضع السياسي المتردي بالفعل جراء التوترات الطائفية بين الأردنيين في الضفة الشرقية والأردنيين من أصل فلسطيني. إذ يخشى العديد من قاطني الضفة الشرقية من أن أي تحول نحو الديمقراطية من شأنه أن يهدد سلطتهم، وذلك بالنظر إلى أن الفلسطينيين يشكلون الآن الأغلبية في الأردن. أما جماعات المعارضة، لا سيما الأحزاب الإسلامية والقومية، فلديهم بشكل غير متناسب عضويات فلسطينية (رغم أن القيادات تميل إلى أن تكون أكثر اختلاطًا). وقد أسهم ذلك في وجود تصورات بانقسام المعارضة الموالية عبر الخطوط الطائفية. ومع هذا، فحتى قبائل الضفة الشرقية قد وجهت انتقادات متزايدة للنظام الملكي، بما في ذلك الهجمات غير المسبوقة على العائلة المالكة - وخاصة الملكة رانيا - متهمين إياهم بالفساد والإنفاق المسرف.⁷ بيد أن الأردنيين في الضفة الشرقية، كما سنتناول لاحقًا، كانوا يعملون أيضًا على الحد من النفوذ الفلسطيني في جزء المملكة من منصة "الإصلاح" الخاصة بهم.

مع الدعوات المتزايدة للإصلاح وارتفاع مخاطر الاستقطاب، قد يكون الوقت قد حان لإدارة أوباما لتركيز اهتمامها على الأردن كحليف رئيسي وواحد من بلدين عربيين لديهما معاهدة سلام مع إسرائيل. وإلى هذا الحد، ظلت الولايات المتحدة متحفظة للضغط على النظام الأردني. ويُذكر أنه عندما بدأت الانتفاضات العربية، اتصل الرئيس أوباما بالملك عبد الله شخصيًا لطمأنته بشأن الدعم الأميركي. كما وجه أيضًا المسؤول الثالث في وزارة الخارجية ويليام بيرنز، والأميرال مايكل مولن، رئيس هيئة الأركان المشتركة، إلى عمان لإظهار الالتزام بالعلاقات الثنائية بين البلدين. هذه هي بالضبط نفس تلك العلاقات التي تعطي الولايات المتحدة نفوذًا كبيرًا مع النظام الأردني.

بدو الأردن هادئًا ومستقرًا بالنسبة لبلدان أخرى مثل سوريا والبحرين. حتى أكبر الاحتجاجات - والتي تجذب حوالي 6000 ومقصورة إلى حد كبير على عمان - فقط بدت بكل تأكيد فاترة بالمقارنة مع تلك الموجودة في دول عربية أخرى مثل مصر أو اليمن.⁸ ومع ذلك، فقد باتت احتجاجات الجمعة سمة منتظمة للحياة السياسية. فخلال الاحتجاجات التي امتدت من يناير حتى أبريل، نُظمت احتجاجات على اثنتي عشرة يوم جمعة متعاقبة. وعلى عكس البلدان العربية الأخرى، فقد كان العنف محدودًا على كلا الجانبين.

في أعقاب الثورات في مصر وتونس والبحرين، يبدو أن نظامًا آخر مستقرًا ومقبولًا للغرب يشتهر بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية التصاعديّة قد استرعى القليل من الاهتمام، الأمر الذي يدعو للفضول. كانت الأردن في أوائل التسعينات من القرن الماضي واحدة من دول المنطقة الأكثر ديمقراطية، إذ سجلت أعلى الدرجات من بين الدول العربية على مقياس منظمة فريدم هاوس في عام 1992 (حيث سجلت 3 درجات في الحقوق السياسية و3 درجات في الحريات المدنية).¹ ومع ذلك، فمنذ ذلك الحين شهدت الأردن عملية منسقة للتخلص من الحريات، ما جعلها تخسر كثيرًا من مكاسبها السياسية التي حققتها في السابق. ففي عام 2011، صنفت منظمة فريدم هاوس المملكة على أنها "عديمة الحريات"، مانحة إياها 6 درجات للحقوق السياسية و6 درجات في الحريات المدنية.² بالإضافة إلى ذلك، فقد صنفت مؤشر الديمقراطية في وحدة المعلومات بصحيفة الإيكونوميست لعام 2010 الأردن في المرتبة المائة وسبع عشر من أصل 167 دولة، ما وضعها بشكل قاطع بين تلك الدول التي تُعد "استبدادية".³

على الرغم من هذا، فقد ظلت الولايات المتحدة مؤيدًا قويًا للنظام الملكي الهاشمي. فالأردن هي ثاني أكبر متلقٍ للمعونة الأمريكية من حيث نصيب الفرد، وقد ارتفع إجمالي المساعدات الأمريكية بصورة جنونية من 228 مليون دولار في عام 2001 إلى 818 مليون دولار في عام 2010.⁴ ومع اندلاع الثورات العربية في عام 2011، زادت إدارة أوباما المساعدات بقيمة 100 مليون دولار، مع الوعد بمبلغ إضافي قدره 400 مليون دولار من خلال هيئة الاستثمارات الخاصة في الخارج.

في خطابه الذي ألقاه في يونيو من العام 2008، أشاد باراك أوباما - المرشح للرئاسة آنذاك - بالملك عبد الله قائلاً "إن القيادة في الأردن مصدر فخر لشعبها. ولطالما كنت معجبًا بنموذج الملك عبد الله الذي يتسم بالاعتدال والتحديث".⁵ الأكيد أن الأردن قد أجرت انتخابات حرة معقولة في 1993، 1989، 1997، 2003، و 2010. أما مسألة ما إذا كانت تلك الانتخابات عادلة فهي مسألة أخرى. وباستثناء عام 1989، أُجريت جميع الانتخابات تحت قانون "الصوت الواحد" الانتخابي، وقد انتُقدت على نطاق واسع لتأثيرها الخائض على أحزاب المعارضة. أما اليوم، فيُعد الأردن واحدًا من أضعف أنظمة الأحزاب السياسية في المنطقة، وفيها أحد البرلمانات غير الممثلة للشعب. المدير بالملاحظة أن البرلمان الحالي الذي يضم 120 مقعدًا والمنتخب في نوفمبر من عام 2010 لا يوجد به تمثيل رسمي للمعارضة. وعلاوة على ذلك، فقد شهدت البلاد رئيسين للوزراء منذ شهر فبراير، مما يوحي بأن الشعب غير راضٍ مع الوضع الراهن.

لقد أُكّدت انتخابات نوفمبر، التي قاطعها حزب المعارضة الأكبر في البلاد، وهو جبهة العمل الإسلامي، على ركود الحياة السياسية، الأمر الذي يهدد الطريق لاحتجاجات يوم الجمعة الأسبوعية التي بدأت يوم 14 يناير. وقد تسببت الأجندات المتنافسة في عرقلة التركيبة غير المتجانسة للاحتجاجات، والتي تضم الإسلاميين والليبراليين واليساريين وقبائل الضفة الشرقية. وعلى

الإشراف على تنفيذ السلام مع إسرائيل، رئيساً للوزراء خلال الفترة من 2005 إلى 2007، وهي الفترة التي شهدت حملة غير مسبوقه لفرض النظام على المعارضة الإسلامية. ثم قدم استقالته في 2007؛ بعد أكثر الانتخابات احتيالياً في الأردن منذ عقود.

وبعد التعديل الوزاري، تم الإبقاء على ستة وزراء، بينهم شخصيات رئيسية مثل وزير الخارجية والمالية. وهكذا، احتفظ "الحرس القديم" بالسيطرة على الحقائق الاستراتيجية الرئيسية. (فهذا وزير الخارجية ناصر جودة، على سبيل المثال، شخصية محبوبة في واشنطن ويُنظر إليه باعتباره مؤيداً قوياً للعلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة). أما طاهر العدوان، وهو صحفي بارز استقال من منصبه، وعبد الرحيم العكور، وهو الزعيم السابق لجماعة الإخوان المسلمين، فكانا اثنين من أبرز الإضافات إلى مجلس الوزراء. وقد حصل خمسة من اليساريين على مقاعد في الهيئة المكونة من 26 عضواً. وعلى الرغم من هذه الإضافات، يبدو أن الحكومة الجديدة تُعد بالمزيد من الإضافات - وهو الرأي الذي يتبناه الكثيرون في المعارضة. يقول الأمين العام لجهة العمل الإسلامي حمزة منصور: "هذه الحكومة مثل سابقتها، ولكن ما يهم هو ما إذا كان الوزراء الجدد سوف يوفون بوعودهم بالإصلاحات السريعة"¹¹.

الإصلاحات الهرمية

للملكية الأردنية تاريخ طويل من التعهد بالإصلاح لكنها تفشل في تحقيقه، بداية من عام 1989 مع التجربة الديمقراطية التي كانت واعدة في البداية ولكن تم إحباطها الآن. وفي العقد الماضي، أعلن الملك عبد الله ثلاثة برامج رئيسية: "الأردن أولاً" في عام 2002، و"الأجندة الوطنية"¹² في عام 2005، و"كلنا الأردن"¹³ في عام 2006. لقد كان لهذه البرامج تأثير طفيف على الحقوق السياسية والمدنية في الأردن، ومنذ ذلك الحين تم نبذها أو تجاهلها من قبل من هم في السلطة.

في مارس 2011، تم تشكيل "لجنة الحوار الوطني" لدراسة ومراجعة قوانين الأحزاب السياسية والقوانين الانتخابية الموجه لها انتقادات كثيرة. وقد ظل القانون الانتخابي لعام 1993، والمعروف باسم "الصوت الواحد" إحدى أكثر القضايا الخلافية في سياسات البلاد. فقد سن هذا التشريع استخدام التصويت غير القابل للتحويل¹⁴، وهو نظام تصويت نادر جداً مستخدم على المستوى الوطني من قبل اثنين فقط من البلدان الأخرى في العالم، أفغانستان ودولة فانواتو الصغيرة. ومع ذلك، فمن حيث أغراضه، كان هذا التشريع ناجحاً، إذ حد من نفوذ الإسلاميين واليساريين في البرلمان وأسهم إلى حد كبير في عودة الأغلبية العظمى الموالية للحكومة والقبليّة.

ينص القانون الانتخابي الذي اقترحت لجنة الحوار الوطني على وجود نظام من مستويين، مع وجود 115 نائباً منتخبين على مستوى المناطق و15 مقعداً محفوفين للقوائم القومية. ويتم إلغاء التصويت غير القابل للتحويل من أجل تطبيق نظام القائمة النسبية المفتوحة، ما سيعطي دفعة قوية لأحزاب المعارضة وجبهة العمل الإسلامي على وجه الخصوص. ومع ذلك، فإن القانون يفعل القليل لمعالجة الاحتيايل، حيث تُعطى المناطق الريفية والقبليّة ثقلاً غير متناسب على حساب المدن ذات الوجود الفلسطيني الكثيف مثل عمّان والزرقاء. وكان رئيس الوزراء السابق طاهر المصري، رئيس لجنة الحوار الوطني صريحاً حول أوجه القصور في القانون المقترح - كنتيجة للحاجة إلى تجنب

وقد توفي شخص واحد فقط في الاحتجاجات مقارنة بما يزيد عن 2700 في سوريا. ورغم ذلك، فمن الناحية المثالية، ينبغي للمجتمع الدولي - والولايات المتحدة بوصفها أكبر جهة مانحة للأردن - أن تعمل قبل - وليس بعد - أن تجتاح الحرب الأهلية البلاد.

تُعد الأردن، وكذلك المغرب، واحدة من الدول العربية القليلة التي أعلنت على الملأ التزامها بالإصلاح السياسي واتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة المظالم الشعبية. أما ما إذا كانت هذه الخطوات مهمة أو مقنعة فهذه مسألة أخرى. في يوم 12 يونيو، تحدث الملك عبد الله إلى الأمة في أول خطاب هام يلقيه عبر التلفزيون منذ بدء الاحتجاجات. وقال إن الأردن سوف يتحرك نحو حكومة منتخبة مؤلفة من حزب الأغلبية في البرلمان (في الوقت الراهن يُعين وزراء الحكومة من قبل الملك، بغض النظر عن النتائج البرلمانية). ولم يتم تحديد جدول زمني لذلك. بعد ذلك بيومين، أوضح الملك موقفه قائلاً إن الأحزاب السياسية ليست ناضجة أو منظمة بعد بما فيه الكفاية، وأن العملية قد تستغرق "ما لا يقل عن سنتين أو ثلاث سنوات"⁹. ويبقى السؤال: هل الأردنيون مستعدون للانتظار لهذه المدة الطويلة؟

لا أحد في المعارضة الأردنية يدعو لسقوط النظام الملكي. ولا شك أن النظام الملكي الهاشمي يتمتع بشعبية تاريخية كبيرة، ما يمنحه مجالاً كبيراً للمناورة. من ثم فإن الحكومة الأردنية في وضع جيد للشروع في مسار إصلاح ذي معنى - على افتراض وجود الإرادة السياسية للقيام بذلك. لهذه الأسباب، فالأردن يُعد "حالة اختبار" واعدة بالنسبة لإدارة أوباما. كما أن البلد يُعد حليفاً استراتيجياً حيوياً، ما يشير إلى التحرك بحذر. ولكن الولايات المتحدة لديها الفرصة لممارسة نوعاً من الضغط في الأردن لا يمكنها ممارسته في أماكن أخرى، وذلك بسبب العلاقات الثنائية القوية وحزمة المساعدات الاقتصادية الكبيرة والعلاقات الخاصة والدافئة بين أوباما والملك عبد الله، والاهتمام الملكي الحقيقي بالإصلاح المحدود (إن لم تكن الديمقراطية).

حكومة جديدة

لقد بدأت الاحتجاجات في 14 يناير، 2011، عندما دعا اليساريون وزعماء القبائل، مستمدين الجراً من الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي، إلى نهاية حكومة رئيس الوزراء سمير الرفاعي. وقد ندد المتظاهرون بالضرائب والأسعار المرتفعة، وعدم وجود فرص عمل. وفقاً لاستطلاع للرأي الذي أجراه المعهد الجمهوري الدولي في عام 2009، كان ارتفاع تكاليف المعيشة هو الهم الأكبر للأردنيين، تلتها البطالة التي تشير التقديرات أنها أعلى من 30 في المائة¹⁰.

في العشرين من يناير، قام رئيس الوزراء الرفاعي، في محاولة لوقف موجة الاحتجاجات، بالإعلان عن حزمة دعم قدرها 230 مليون دولار، والتي من شأنها تخفيض تكلفة الخبز والوقود والمساعدة في خلق فرص عمل. وعندما فشل هذا الإجراء في ردع المتظاهرين، قدم رئيس الوزراء حزمة دعم بقيمة 550 مليون دولار للوقود والمنتجات الغذائية الأساسية مثل الأرز والسكر. وبعد ثلاثة أيام، وتحديداً في الأول من فبراير، قام الملك عبد الله بحل الحكومة وعين الحكومة الأردنية التاسعة خلال إحدى عشر سنة. ومع ذلك، فقد كان يشير تعيين رئيس الوزراء الدكتور معروف البخيت إلى استمرار الوضع الراهن. فقد كان البخيت، وهو عميد متقاعد في الجيش والذي ساعد في

كانت هذه "أول مرة [تعرب] فيها منظمة تمثل عشرات الآلاف من قدامى المحاربين في الجيش عن آراء سياسية مثيرة للجدل، لا سيما في مثل هذه القضايا الحساسة للغاية".²⁰

لقد واجه النظام أيضًا مقاومة من قبائل الجنوب. ذات مرة، سد المتظاهرون طريق رئيس الوزراء ومساعديه بالقوة، مجبرين إياهم على عقد اجتماعاتهم في مستشفى محلي.²¹ وقد امتد الإحباط للملك نفسه. وقد ذكر أن موكب الملك عبد الله تعرض للرشق بالحجارة والزجاجات في الطفيلة في يونيو.²² ونفى المتحدث باسم الحكومة في ذلك الوقت، طاهر العدوان، هذه الأخبار. وأوضح أن ما حدث "هو أن مجموعة من الشباب الأردني قد احتشدوا في طريق موكب الملك لمصافحته".²³ بعد ذلك بوقت قصير، تم تدمير مكتب وكالة الأنباء الفرنسية في عمان - والذي كان أول من نشر الخبر. فينبغي ألا تكون مشاهد الاضطرابات في المناطق الريفية مفاجئة. فالأردنيون في الضفة الشرقية هم أكثر اعتمادًا على سخاء الحكومة وأكثر تأثرًا بشكل مباشر بالمشاكل الاقتصادية المستمرة.

لعل هذه الأمور تشير إلى فجوة كبيرة في حركة "المعارضة" المنقسمة في الأردن. فأردنيو الضفة الشرقية لا يشكون إلا قليلاً من الدور المهيمن للملك. إنهم يودون استخدام سلطته لإعادة توزيع المكاسب الاقتصادية، وبناء الأجزاء الداخلية الأكثر فقرًا في البلاد، واجتثاث جذور الفساد، والحد مما يعتبرونه النفوذ الاقتصادي والسياسي المتزايد للأغلبية الفلسطينية. أما التحرك نحو "الملكية الدستورية" الحقيقية فلن يأتي بشيء سوى تمكين الفلسطينيين فقط - وعلى حسابهم أنفسهم.

سلطة الملك

نظرًا لتصرفاته غير المراعية للسياسة، يرى الملك نفسه ذات دور حاسم في توحيد الأمة اللامتناسية، وذلك باستخدام التهديد بالطائفية لتبرير عملية الإصلاح. في الواقع، رغم دعم عبد الله لقضية الإصلاح، فهو لا يظهر إلا قليلاً من الرغبة للتنازل عن السيطرة على تلك العملية. وكما قال في شهر مايو، "اضطلع بمسؤولية قيادة الحوار في الاتجاه الصحيح".²⁴ مع هذا، فما هو الاتجاه الصحيح؟ ففي حين يصور الملك عبد الله نفسه على أنه فوق مستوى الخلاف وغير متحيز، فقد تركزت الكثير من سياساته على الحد من نفوذ المعارضة الإسلامية. في مقابلة مع كريستيان أمانبور، أوضح الملك فكره قائلاً: "نحن نظام ملكي نعم، ولكن إذا استطعنا إظهار الديمقراطية التي تؤدي إلى نظام من حزبين، أو ثلاثة أو أربعة أحزاب - اليسار واليمين والوسط - في خلال عامين، فعندها لن يكون الإخوان المسلمون شيئاً ليتم التعامل معه".²⁵

وقد ذهبت الرغبة في التخطيط للعملية يدًا بيد مع مقاومة أية تعديلات دستورية من شأنها أن تضعف سلطة العرش. في رسالة إلى رئيس الوزراء البخيت في يوم 22 مارس، نوه الملك عبد الله على ضرورة تطبيق إصلاحات سياسية وكتب أيضًا عن الحاجة إلى "حماية الدولة والدستور".²⁶ حتى البرلمان - والذي تهيمن عليه النظام شخصيات قبلية وموالية للنظام - فقد اتهم أولئك الذي يدعون إلى إجراء تعديلات دستورية بانهم يسعون إلى "حل" الدولة الأردنية.²⁷

وبرغم ذلك، ففي أعقاب الثورات العربية، اضمحلت مقاومة المعارضة

"القوى المختلفة المربكة".¹⁵ فمن غير الواضح ما إذا كان قانون لجنة الحوار الوطني سيرى النور، على الأقل ليس في شكله الحالي. وقبل ست سنوات، كانت الأجنحة الوطنية قد اقترحت قانون انتخابي جديد، ولكنه لم يلق إلا التجاهل من قبل الحكومة - يرأسها معروف البخيت وليس أحد غيره.¹⁶

على الرغم من ذلك، يبدو أن تعقيدات أي قانون انتخابي معقد لا علاقة لها بالموضوع على نحو متزايد. والطريقة التي يتم بها انتخاب مجلس النواب لا تغير من حقيقة أن البرلمان لا يزال مؤسسة ضعيفة تتمتع بسلطات محدودة. في الواقع، يمكن لأي لجنة حوار وطني، بغض النظر على أعضائها، أن تلمح فقط للمشكلة الهيكلية التي حددت السياسة الأردنية منذ بداية ما يُسمى "التجربة الديمقراطية" في العام 1989: التوزيع غير المتكافئ للقوة بشكل فاضح بين المؤسسات المنتخبة وتلك التي تظل غير منتخبة - النظام الملكي والديوان الملكي ورئيس الوزراء ومجلس الوزراء.

مجتمع منقسم

على عكس نظرائهم التونسيين والمصريين، كان المحتجون الأردنيون يطالبون بسقوط "الحكومة" وليس "النظام". أما توجيه انتقاد للملك والعائلة المالكة فهو جريمة يعاقب عليها القانون بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات. وعلاوة على ذلك، فالدستور يضمن أن الملك "يتمتع بحصانة ضد أي التزام ومسؤولية".¹⁷ فالملك يعين رئيس الوزراء ووزراء آخرين، فضلاً عن 40 من أعضاء البرلمان، والذين يمكنهم إحباط أية تشريعات من مجلس النواب. الأهم من ذلك أنه يمكن للملك حل مجلس النواب من جانب واحد، كما فعل في عام 2001. ففي غياب البرلمان، سن الملك عبد الله بمرسوم أكثر من 210 قوانين مؤقتة. وفي عام 2009، قام الملك بحل البرلمان الحاكم بمرسوم لمدة عام تقريباً حين إجراء الانتخابات.

على الرغم من تدخل النظام الملكي المباشر في إدارة ومراقبة شؤون الدولة، فالملك عبد الله، مثل والده من قبله، يصور نفسه على أنه غير تحيزي وفوق مستوى الخلاف. و يقول الكثيرون في المعارضة أنهم ينظرون إليه بهذه الطريقة أيضاً.¹⁸ كما يقول المدون والناشط نسيم طراونة، "حتى المعارضون ينظرون للنظام الهاشمي على أنه الشيء الذي يجمع بين هذا كله".¹⁹ وهذا له علاقة أكبر بالخوف من البديل لا بأي تقدير عميق للملك عبد الله نفسه، والذي، رغم الاحترام الذي يحظى به، فهو لا يحتل نفس النوع من الإعجاب والولاء الحماسي الذي كان يتمتع به والده. في حكم الملك عبد الله الذي يتمتع بقدرات أقل، نجد التوترات التي في البلاد أصبحت واضحة على نحو متزايد. فشأنه شأن البحرين وسوريا، يوجد بالأردن انقسام طائفي كبير، مع حكم فعال للأقلية التي تتألف من أردنيي الضفة الشرقية (على الأقل في المجالات السياسية والعسكرية) دون الأغلبية الذين هم من أصل فلسطيني.

كما ذكرنا سابقاً، فقد أعرب أردنيون في الضفة الشرقية، وهم قاعدة سلطة الملك تاريخياً، عن الإحباط المتزايد من النظام الملكي، مشيرين إلى الفساد المستشري والتفاوت الاقتصادي. وفي تطور غير مسبوق، وزعت اللجنة الوطنية لقدامى المحاربين العسكريين، التي تمثل حوالي 140000 من الأعضاء العسكريين السابقين، التماساً في مايو 2010 انتقدت فيه النظام الملكي وحذرت من تزايد النفوذ الفلسطيني، وتحدثت عن مؤامرة صهيونية لإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن. كما يقول عساف ديفيد،

التعبير في المملكة. وقال منصور "توافق المخابرات على المجلس الاستشاري وترفضه بإرادتها، إذا [لم] يقوموا بتنفيذ السياسات التي تحد من حرية التعبير وتخيف المواطنين وترهب معارضي النظام."³² تعزز وكالة هيومن رايتس ووتش الكثير من هذه الإدعاءات في تقرير صدر عام 2011، مشيرة إلى أن الوكالة "مستمرة في التأثير في القرارات في معظم جوانب الحياة الأردنية العامة بما في ذلك الحرية الأكاديمية والتعيينات الحكومية وإصدار تصاريح الإقامة لغير الأردنيين."³³

من المفترض أن الملك، سواء في الأردن أو الممالك العربية الأخرى، يعرف من هو "مقاوم" للتغيير، لكنه يتجنب مواجهة هذه المجموعات والأفراد. في أكثر الأحيان، إنه يحتفظ بهؤلاء المسؤولين في مواقع السلطة والنفوذ. فرما يخشى مؤامرتهم ضده - رغم أن ذلك ليس مرجحاً في بلد يتم فيها قبول تقديس الملك وخصوصاً من قبل النخبة السياسية، وإن كان على مضض.

باختصار، فإن الملك عبد الله شأنه شأن جميع الملوك المهيمنة، فهو مسؤول على الأقل عن ركود الإصلاح السياسي في الأردن. بناءً على الفحص الدقيق، يصبح من الواضح أن الملك نفسه، بقدر ما كان يؤمن بالإصلاح الجوهرى، يؤمن أنه ينبغي القيام به بشكل تدريجي ووفقاً لمصالح وأمن الوطن، وهذا الجزء الأخير هو الهام. فقد شدد الملك عبد الله في خطابه الذي ألقاه في 12 يونيو، 2011، حول "الفرق بين التحولات الديمقراطية المطلوبة والتي تم تحقيقها من جانب ومخاطر الفوضى والفتنة من الجانب الآخر" وتابع قائلاً "في الأردن يتعين علينا التمييز بين هذه التحولات الديمقراطية التي تأخذنا نحو الإصلاح المنشود واستغلال نفس الشيء لمصلحة بعض الأجنحة الحزبية أو الفئوية التي توجهنا بعيداً عن الإجماع الوطني."³⁴

كما قد حذر الملك عبد الله من "تدهور الخطاب السياسي والإعلامي بالطريقة التي قد "تثير الكراهية."³⁵ في الواقع، أصبحت الحكومة متعصبة بشكل متزايد ضد وسائل الإعلام الناقدة. ففي عام 2011 وحده، ذكرت لجنة حماية الصحفيين العديد من الانتهاكات، بما في ذلك إعاقة الصحفيين الذين يقومون بتغطية الاحتجاجات والتهديدات ضد صحفيي الجزيرة والقرصنة على المواقع الإلكترونية التي تنتقد الحكومة.³⁶

بالإضافة إلى ذلك، فقد أعلن الملك مؤخراً عن دعوات "الاستراتيجية الإعلامية" لوجود "مدونة سلوك" وطني. هذه الاستراتيجية تتطلب فرض قوانين جديدة وتطبيق عقوبات أشد ضد نشر اتهامات الفساد المطبوعة والإلكترونية التي "لا أساس لها" في الوقت الذي أصبح فيه الفساد قضية سياسية عليا. وقد دفعت هذه التغييرات طاهر عدوان، الذي دعا إلى القوانين المقترحة "ضربة حقيقية لعملية الإصلاح" إلى الاستقالة. وأضاف عدوان "من الواضح أن قوى مقاومة الإصلاح وأنصار الفساد لديهم صوت مسموع كما أنهم لديهم القدرة على إجهاد أي مجهود وطني حقيقي للإصلاح."³⁷

مستقبل مجهول

قد لجأ كافة كبار المسؤولين - وكذلك الملك نفسه - إلى بذل جهداً كبيراً من أجل التأكيد على أن الإصلاح الحقيقي هو "عملية تدريجية". فالنظام الأردني يبدو وكأنه مؤمن بالإصلاح، ولكن بشروطه وطريقته الخاصة والسرعة

للتشكيك في صلاحيات الملك. فبعد أن أصرت لجنة الحوار الوطني وجماعات مثل جبهة العمل الإسلامي على أن يكون التغيير الدستوري جزءاً من أي حزمة إصلاح، رضخ الملك، وتم تعيين لجنة ملكية تتألف من رؤساء الوزراء السابقين ولا تضم حتى عضواً واحداً من المعارضة للنظر في تعديل الدستور. إلى أي مدى تستطيع لجنة ملكية أن تجرد الملك الذي عينها من قوته؟ الجواب هو: ليس كثيراً جداً. إن التعديلات المقترحة تحد من سلطة الأجهزة الأمنية، وتقيم "محكمة دستورية" لأول مرة، وتنقل صلاحية الإشراف على الانتخابات في وزارة الداخلية إلى لجنة إنتخابية مستقلة.²⁸ ولكن، على الرغم من أهمية هذه التغييرات، تواصل العائلة المالكة احتكارها للسلطة. فكما وصف باحث معهد كارنيجي للسلام مروان المعشر: "عدا عن الحد من قدرة الملك على تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى، لا تزال صلاحياته على حالها."²⁹

لكن هذه القوى، وتلك التابعة للديوان الملكي، لا تزال محجوبة من قبل الإحترام الكبير الذي لا تزال تتمتع به الملكية. وعلى الرغم من أن أحداً قد لا يقول ذلك، فالجميع يعرف من الذي يمسك بزمام السلطة في الأردن، ولكن في الوقت نفسه ما من أحد متأكد تماماً مما يعنيه ذلك في الواقع العملي. على سبيل المثال، عندما تلاعب رئيس الوزراء الدكتور معروف الخبيث، جنباً إلى جنب مع الاستخبارات الأردنية القوية وغير الخاضعة للمسائلة، بالأصوات في انتخابات عام 2007، إلى أي مدى فعلوا ذلك يعلم الملك، إن كان يعلم؟ وإذا كان الملك يعرف ما كان يحدث، لماذا لم يتدخل لوقفه؟

عرض الملك عبد الله جواباً من نوع ما، مشيراً إلى أن التحدي المتمثل في الإصلاح في الأردن هو أن القوى السياسية والاجتماعية تقاوم التغيير "لحماية مصالحهم الخاصة."³⁰ يكتب المعشر، الذي خدم الملك وزيراً للخارجية ونائباً لرئيس الوزراء، أن المشكلة في الأردن تكمن في مجموعة من النخب "الراسخة والمتحجرة" التي تحولت ضد الملك والذين لديهم مصلحة في الوضع الراهن.³¹

هذه الفكرة - والتي مفادها أن المشكلة لا تكمن مع الملك ولكن مع المحيطين به ومن هم دونه - هو شيء غالباً ما يُسمع في البلدان التي تحكمها عائلات مالكة. ولا شك أن قوى قوية في الأردن تناهض الإصلاح بشدة. المشكلة هي أن الكثير منهم - من بينهم وزراء بارزين - يتم تعيينهم (وإعادة تعيينهم) من قبل الملك. أما في المغرب، وهو بلد يتميز بحراك مائل، فغالباً ما يشير النقاد بأصابع الاتهام إلى المخزن. فكلمة المخزن غالباً ما تترجم "البلاط الملكي"، لكنه، في واقع الحال، يعني مجموعة واسعة من المصالح والشخصيات المتصلة بالقصر، ويعتمد في النهاية على شخص الملك. وبالمثل، فالديوان الملكي في الأردن يُعد مركز قوة في حد ذاته. فالكثير من أعضائه وزراء سابقون، والعديد من الوزراء الحاليين هم أعضاء سابقون فيه (على سبيل المثال، إن رئيس الوزراء الحالي عون الخضاونة، قد شغل منصب رئيس الديوان الملكي في التسعينات). فلهذا الباب الدوار تأثير هدام على السياسة الأردنية، ما يؤدي إلى ترسيخ النخبة نفسها بشكل أكبر وتوفير بيئة مواتية بشكل خاص للفساد.

لعل الدور الغامض الذي تؤديه دائرة المخابرات الأردنية العامة يعيق جهود الإصلاح. في تموز/يوليو، اتهم حمزة منصور التابع لجبهة العمل الإسلامي دائرة المخابرات الأردنية العامة بالتحكم في سياسات الحكومة والحد من حرية

أفعال وليس كلمات فحسب - حيث أنه سمع كلمات عدة مرات من قبل. في حين أنها لم تصل بعد إلى نقطة الذروة، إن قوى المعارضة، بما في ذلك الإسلاميين واليساريين والحركات الشبابية، تنمو على نحو أكثر جرأة. ولأول مرة منذ عقود، فإنها تشكل تحدي لقبضة العائلة المالكة التي تتولى السلطة. فاحترامهم تجاه الملك لا يزال قائماً ولكنه لن يدوم إلى الأبد.

التي يراها مناسبة. على الجانب الآخر، فقد بدأ صبر الشعب الأردني في النفاذ على نحو متزايد وخصوصاً في ظل استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية لتصل إلى الطبقة الأردنية الدنيا.

على مدى سنوات، تم وصف الأردن باعتباره "برميل البارود." فالتوترات الطائفية والتحديات الديموغرافية والآثار المزعزعة للاستقرار الناتجة عن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني أدت إلى إنتاج مزيج فعال. على الرغم من التحديات، فقد ظل الأردن مستقراً نسبياً، لكن يبدو أن الاستقرار أصبح أمراً وهمياً على نحو متزايد، كما هو الحال في أغلب بلدان العالم العربي. ولحسن الحظ، فقد امتنعت الحكومة الأردنية عن استخدام العنف ضد معارضيه، فإنها تظهر اهتماماً بالإصلاح الحقيقي، وإن كان مؤقتاً، من خلال عقد لجنة الحوار الوطني ولكنها أيضاً انزلقت قديمها في السؤال الرئيسي حول السلطة الملكية. وبالطبع، هذا هو السبيل الذي يريده البعض في دول المنطقة.

لقد دعت المملكة العربية السعودية تحت رعاية مجلس التعاون الخليجي الأردن للانضمام للمجلس. فالعضوية في الهيئة تبشر بالمساعدة المالية التي تشتد الحاجة إليها. وقد قام مجموعة من المسؤولين الأردنيين ومسؤولي الخليج بإجراء زيارات متبادلة لمواصلة المناقشات. وكما هو غير محتمل حصول الأردن على عضوية كاملة - لأن الأردن قبل كل شيء ليس من دول الخليج - فإن القادة من كلا الجانبين يتخذون خطوات هامة من أجل تعزيز العلاقات الثنائية. فمن المرجح أن يخفف الدعم السعودي والإماراتي بعض الضغط الذي يعاني منه المسؤولين الأردنيين من أجل مواصلة الإصلاح الموضوعي. الدعم السعودي لا يأتي بشروط صارمة ولكنه يأتي بآثار سياسية واضحة.

في أوائل شهر تموز/يوليو، أعلن رئيس المالية السعودي إبراهيم العساف عن أول وعد واضح لمساعدة الأردن: "لقد كانت المملكة العربية السعودية وغيرها من دول الخليج الشقيقة دوماً تدعم الأردن وستفعل ذلك من أجل مساعدته في التغلب على صعوباته المالية المؤقتة."³⁸ وفي سبتمبر، أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي خطة هدفها تنمية الاقتصاد في الأردن والمغرب على مدى خمس سنوات.

رغم محاولات المملكة العربية السعودية لإدراج نفسها في السياسات الأردنية، فلا تزال الولايات المتحدة هي الحليف والممول الأهم للأردن. فبواسطة استخدام العلاقات الشخصية بين إدارة أوباما والملك عبد الله مع الاعتراف بالنفوذ الذي تتمتع به الولايات المتحدة باعتبارها أكبر دولة مانحة للأردن، فإنه يتعين على الولايات المتحدة استخدام القنوات الخلفية للتأكيد على الحاجة لكل من الإصلاح السريع والأكثر موضوعية. فبدلاً من مجرد التأكيد على أهمية القيم الديمقراطية، فيجب على إدارة أوباما تحديد هدف نهائي للإصلاحات: نظام ملكي دستوري ينقل فيه الملك الصلاحيات الكبرى للمؤسسات المنتخبة. فالقدرة على التمييز بين الإصلاحات التجميلية - التي تعبت حول الهوامش ولكن تفشل في تغيير هيكل السلطة الراسخة - والإصلاحات الحقيقية أمر حاسم.

مع ذلك، حتى الآن فإن الولايات المتحدة في ظل الإدارات المتعاقبة شجعت الأردن باعتباره "نموذج" للإصلاح الاقتصادي والسياسي. وقد يكون هذا مقبولاً قبل فترة الثورات العربية، ولكنها لم تعد متواجدة الآن. فاستقرار الأردن لم يعد مضموناً وخصوصاً في ظل سوء الأوضاع الاقتصادية. فبعد الأحداث التي وقعت في تونس ومصر، فإن الشعب الأردني يبحث عن

- 1 درجات فريدم هاوس موزعة على مقياس من 1 إلى 7، حيث الرقم واحد هو لأكثر البلدان حرية.
- 2 فريدم هاوس، تقرير قطري: الأردن، 2011،
<<http://www.freedomhouse.org/template.cfm?page=22&year=2011&country=8064>>
- 3 وحدة المعلومات بصحيفة الإكونوميست، تقرير قُطري - الأردن، يناير 2011.
- 4 جيفري م. شارب، "الأردن: خلفية وعلاقات أمريكية"، خدمة أبحاث الكونغرس، 2 فبراير 2001،
<<http://www.hsdl.org/?view&doc=138168&coll=limited>>
- 5 النسخة: خطاب أوباما في عمان بالأردن، صحيفة نيويورك تايمز، 22 يوليو 2008،
<<http://www.nytimes.com/2008/07/22/us/politics/22text-obama.html?pagewanted=1>>
- 6 ديفيد ميلر، "محللون محليون يقولون: الأردن يترنح على شفير الحرب الأهلية، 28 مارس 2011.
- 7 راندا حبيب، "القبائل الأردنية تنتهك المحرمات من خلال استهداف الملكة، Agence France-Presse، 9 فبراير 2011،
<<http://www.google.com/hostednews/afp/article/ALeqM5hF2bnxbMFqWrESNtwFFzDuHeL6lQ>>
- 8 دايل جافلاك، "الاحتجاجات في الشرق الأوسط: الأردن يرى أكبر تجمع إصلاحي"، بي بي سي نيوز، 25 فبراير 2011،
<<http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-12582869>>
- 9 توبياس بلاك، "العاهل الأردني الملك عبد الله يحذر من بطء الإصلاحات"، فايننشال تايمز، 14 يونيو 2011،
<<http://www.ft.com/intl/cms/s/0/f5b29078-96b7-11e0-baca-00144feab49a.html#axzz1RnaTSgLL>>
- 10 المعهد الجمهوري الدولي، "استطلاع الرأي في الأردن من قبل المعهد الجمهوري الدولي: تراجع شعبيته الحكومة والبرلمان"، 27 أكتوبر 2009،
<<http://www.iri.org/news-events-press-center/news/iri-poll-low-approval-ratings-government-and-parliament-significant-pu>>
- 11 ديف جافلاك، "ملك الأردن يقسم في الحكومة الجديدة بعد الاحتجاجات" بي بي سي نيوز، 10 فبراير 2011،
<<http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-12415405>>
- 12 "الأجندة الوطنية: الأردن التي نسعى إليها"، موقع الأجندة الوطنية، 2006،
<<http://www.nationalagenda.jo/Portals/0/EnglishBooklet.pdf>>
- 13 انظر "خطة عمل لتوجيه أولويات التنمية - الملك"، سفارة المملكة الأردنية الهاشمية، 13 يوليو 2006،
<<http://www.jordanembassy.nl/news/2006/JUL/id130706c2.htm>>
- 14 Democracy Reporting International ومركز الأردن الجديد للأبحاث، "تقييم النظام الانتخابي: المملكة الأردنية الهاشمية"، (برلين، ألمانيا: Democracy Reporting International، 2007)، 16.
- 15 كوري الديرديج ونيكولاس سيلبي، "طاهر المصري: النضال من أجل الإصلاح"، JO Magazine، 17 أبريل 2011،
<http://www.jo.jo/index.php?option=com_content&view=article&id=1984:taher-masri-struggling-for-reform&catid=81:politics&Itemid=197>
- 16 نفس المرجع السابق.
- 17 دستور المملكة الأردنية الهاشمية، الفصل الرابع: السلطة التنفيذية، الجزء الأول، المادة 30،
<http://www.kinghussein.gov.jo/const_ch4.html>
- 18 في مئات الساعات من المقابلات والمناقشات غير الرسمية مع أعضاء وقيادات جماعة الإخوان وجبهة العمل الإسلامي، ذراعها السياسي، لم أسمع إلا نادرًا انتقادات مباشرة للملك نفسه.
- 19 كارين لي، "الأردن: الملك عبد الله مستمر، رغم الاستياء المتصاعد"، جريدة التايمز، 17 يونيو 2011،
<[html.00,2078195,8599,http://www.time.com/time/world/article/0](http://www.time.com/time/world/article/0,html.00,2078195,8599,http://www.time.com/time/world/article/0)>
- 20 عساف ديفيد، "ثورة قدامى المحاربين الأردنيين" Foreign Policy، 16 يونيو 2010،
<http://mideast.foreignpolicy.com/articles/2010/06/15/the_revolt_of_jordans_military_veterans>
- 21 نفس المرجع السابق.
- 22 إيان بلاك، "الأردن تنفي أخبارًا عن الهجوم على الملك عبد الله" صحيفة الجارديان، 13 يونيو 2011،
<<http://www.guardian.co.uk/world/2011/jun/13/jordan-king-abdullah-attack-denied>>
- 23 نفس المرجع السابق.
- 24 "الملك راضٍ عن اتجاه البلاد ومتفائل بالمستقبل"، جوردان تايمز، 23 مايو 2011،
<<http://www.jordantimes.com/?news=37747>>
- 25 نص المقابل مع الملك عبد الله، الواشنطن بوست 16 يونيو 2011،
<http://www.washingtonpost.com/national/national-security/king-abdullah-interview-transcript/2011/06/15/AGHQpjWH_story.html>

-
- 26 الملك عبد الله، خطاب لمعروف البخيت: الإصلاح، 22 مارس 2011،
<http://www.kingabdullah.jo/index.php/en_US/royalLetters/view/id/268.html>
- 27 أشر سوسر، "الأردن 2011: Uneasy Lies the Head"، مركز كراون لدراسات الشرق الأوسط بجامعة برانديز، العدد 52، يونيو 2011،
<<http://www.brandeis.edu/crown/publications/meb/MEB52.pdf>>
- 28 للحصول على قائمة كاملة من التعديلات الدستورية المقترحة، يرجى الإطلاع على "التوصيات التي تقدمت بها اللجنة الملكية لمراجعة الدستور"،
الجوردان تايمز، 15 أغسطس، 2011.
- 29 مروان المعشر: "عقد من جهود الإصلاح المضنية في الأردن: مرونة النظام الريعي" "أبحاث كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، مايو
2011، <http://www.carnegieendowment.org/files/jordan_reform.pdf>
- 30 نفس المرجع السابق.
- 31 نفس المرجع السابق.
- 32 جمال حليبي، "الأردن: زعيم إسلامي ينتقد الأجهزة الأمنية"، طباعة الأسوشيتد، تموز/يوليو، 2011،
<http://www.google.com/hostednews/ap/article/ALeQM5jTBazv0MCy6t9rosEIkrCh_kqjoQ?docId=bfafed641f0a4a819f040ff124d01a27>
- 33 هيومن رايتس ووتش، "التقرير العالمي 2011: الأردن"،
<<http://www.hrw.org/en/world-report-2011/jordan>>
- 34 خطاب جلالة الملك عبد الله الثاني بمناسبة الثورة العربية وعيد الجيش ويوم التتويج، 12 حزيران/يونيو 2011،
<<http://www.jordanembassyus.org/new/jib/speeches/hmka/hmka06122011.htm>>
- 35 المرجع نفسه.
- 36 لجنة حماية الصحفيين، "في الأردن، هجمات على الصحافة بدون عقاب"، 21 حزيران/يونيو، 2011،
<<http://cpj.org/2011/06/in-jordan-attacks-on-the-press-go-unpunished.php>>
- 37 سليمان الخالدي، "وزير الأردن يستقبل بسبب القيود الإعلامية المخططة"، رويترز، 21 حزيران/يونيو، 2011،
<<http://in.reuters.com/article/2011/06/21/idINIndia-57823020110621>>
- 38 عمر عبيدات، "دول مجلس التعاون الخليجي على استعداد للمساعدة - الوزير"، الأردن تايمز، 11 تموز/يوليو 2011،
<<http://www.jordantimes.com/index.php?news=39344>>

نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

يقوم مركز بروكنجز الدوحة بالأبحاث السياسية المستقلة المتعلقة بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية والجيوسياسية التي تواجه الدول والمجتمعات ذات الأغلبية المسلمة، بما في ذلك العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية. تأسس مركز بروكنجز الدوحة بفضل رؤية ودعم حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، وهو يعكس إلتزام مؤسسة بروكنجز بأن تتحول إلى مركز أبحاث عالمي.

يتلقى المركز النصح والإرشاد في ما يتعلق بالأبحاث والبرامج من مجلس المستشارين الدولي برئاسة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني والرئيس المشارك ستروب تالبوت، رئيس مؤسسة بروكنجز. ويدير المركز سلمان شيخ، وهو خبير في عملية السلام في الشرق الأوسط وجهود بناء الدولة والحوار في المنطقة.

ولتحقيق رسالته، يقوم مركز بروكنجز الدوحة بالأبحاث والبرامج التي تشمل مشاركة شخصيات بارزة من الحكومات والمجتمع المدني وعالم الأعمال ووسائل الإعلام والأكاديميين على حدّ سواء، في قضايا السياسات العامة الهامة المتعلقة بالمجالات المحورية الثلاث التالية: 1- الديمقراطية والإصلاح السياسي؛ 2- القوى الناشئة في الشرق الأوسط؛ 3- الصراعات وعمليات السلام في المنطقة.

يعتبر مركز بروكنجز الدوحة منبر أبحاث مؤسسة بروكنجز في المنطقة، وهو منفتح على وجهات النظر كافة. وتشمل أجندة المركز جهوداً أساسية مترابطة تضم الدعوة إلى عقد حوارات حول السياسات العامة مع قادة سياسيين ورجال أعمال وقادة فكر من المنطقة ومن الولايات المتحدة الأميركية؛ استضافة باحثين زائرين يشغرون مراكز مرموقة في المجتمعات الأكاديمية والسياسات العامة لكتابة الأبحاث التحليلية؛ ودعوة وسائل الإعلام لنشر تحليل بروكنجز. ويساهم مركز بروكنجز الدوحة، بالتعاون مع وزارة الخارجية القطرية ومؤسسة بروكنجز في واشنطن، في تصميم وتنظيم منتدى أميركا والعالم الإسلامي السنوي، الذي يجمع قادة بارزين في مجالات السياسة والأعمال والإعلام والعالم الأكاديمي والمجتمع المدني، لإجراء الحوار والنقاش الضروريين. وفي تحقيق رسالته، يحافظ مركز بروكنجز الدوحة على قيم مؤسسة بروكنجز الأساسية، ألا وهي النوعية والاستقلالية والتأثير.

منشورات مركز بروكنجز الدوحة

2011

ما مدى استقرار الأردن؟ إصلاحات الملك عبد الله غير المكتملة وتحدي الربيع العربي
موجز السياسة، شادي حميد وكورتي فريير

تعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة في قطر
موجز السياسة، زميلة بنجلاوالا

إدارة الإصلاح؟ المملكة العربية السعودية ومعضلة الملك
موجز السياسة، لي نولان

العنف السياسي في شمال أفريقيا: مصاعب التحرر غير المكتمل
دراسة تحليلية، أنور بوخرص

2010

رد فعل الإسلاميين تجاه القمع: هل ستلجأ الجماعات الإسلامية السائدة إلى التطرف؟
موجز السياسة، شادي حميد

تنشيط السلام: دور خطوط أنابيب الغاز و البترول في التعاون الإقليمي
دراسة تحليلية، سليم علي

2009

مواجهة نمو الشبكات الارهابية في المغرب العربي: تحويل التهديدات إلى فرص
موجز السياسة، أنور بوخرص

فرصة عصر أوباما: هل يمكن للمجتمع المدني المساعدة في ردم الهوة بين أميركا والعالم الإسلامي؟
دراسة تحليلية، هادي عمرو

المدارس الدينية الباكستانية: الحاجة إلى الإصلاح الداخلي و دور المساعدات الدولية
موجز السياسة، سليم علي